

إعراب المثني

- ٣٢ - بِالْأَلِفِ اَرْفَعِ الْمُثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَاً^(١)
 ٣٣ - كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(٢)
 ٣٤ - وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ^(٣)

ذكر المصنّف - رحمه الله تعالى - أنّ مما تنوبّ فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستّة، وقد تقدّم الكلام عليها، ثم ذكر المثني، وهو مما يعرب بالحروف.

وحدّه: «لفظ دالّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعُظِفَ مثله عليه»^(٤)

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثني» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثني «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمّر» جار ومجرور متعلق بـ«وُصل» الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله: «يجريان» الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عُظِفَ عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف، والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرّاً» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

(٤) نقل في «البهجة المرضية» ص ٥١ عن «التسهيل» أنه: الاسم الدالّ على شيئين متّفيقي اللفظ، بزيادة ألفٍ أو ياءٍ ونون مكسورة في آخره. والذي في «التسهيل»؛ كما في «شرحه» للناظم ٥٩/١: التثنية: جعلُ الاسم القابلِ دليلَ اثنين، متّفيقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأيي، بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نونٌ مكسورة.

وعرّفه في «توضيح المقاصد» ٣٢٣/١ بأنه: الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخره صالحٌ للتجريد. =

فيدخلُ في قولنا: «لفظ دالٌّ على اثنين» المثنى، نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين، نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا^(١): «بزيادة» نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثنٌ»، وخرج بقولنا: «وعَظفٍ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه، كـ«القَمَرَيْنِ» فإنه صالح للتجريد، فتقول: «قمر»، ولكن يُعَظَفُ عليه مُغايره لا مثله، نحو: «قمر» و«شمس»، وهو المقصود بقولهم: «القَمَرَيْنِ»^(٢).

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أنَّ المثنى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله: «وكِلَا»، فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنى، فـ«كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقَةٌ بالمثنى؛ لأنها لا يصدق عليها حدُّ المثنى^(٣)، لكن

= وفي «شرح الأشموني» ١٣٧/١: اسمُ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف.

وفي «أوضح المسالك» ٦٣/١: هو ما وُضِعَ لاثنين، وأغنى عن المتعاطفين.

(١) وخرج بقوله: «دالٌّ على اثنين» الاسمُ الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدلُّ على اثنين، وإنما يدلُّ على واحد أو على ثلاثة فصاعداً، فأما ما يدلُّ على الواحد مع هذه الزيادة، فمثاله من الصفات: «رَجُلَان، وشَبْعَان، وجَوَعَان، وسَكَرَان، وندمان» ومثاله من الأعلام: «عثمان، وعُفَّان، وحَسَّان» وما أشبه ذلك، وأما ما يدلُّ على الثلاثة فصاعداً، فمثاله: «صِنَوَان، وغِلْمَان، وصِرْدَان، ورُعْفَان، وجِرْدَان» وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كلِّ حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقامَ التنوين.

(٢) سِرُّ هذه المسألة أنه يُشْتَرَطُ في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى، لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما: القمرين، وعمر وأبو بكر، فقد قالوا فيهما: العمرين، والأب والأم، فقد قالوا فيهما: الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات: قوله عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ أعِزَّ الإسلامَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ» يريد عمرَ بن الخطاب وعَمْرُو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم: «القلم أحسنُ اللسانين»، فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.

(٣) قال المرادي ٣٢٥/١: هما اسمان مُفْرَدَا اللفظ مثنياً المعنى. وذكر ٣٢٧/١ أن ذلك مذهب البصريين، وأنه ذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظاً ومعنى.

لا يُلْحَق «كلا» و«كلتا» بالمثنى إلا إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ^(١)، نحو: «جاءني كلاهما»، و«رأيت كليهما» و«مررت بكليهما» و«جاءتني كلتاها» و«رأيت كلتيهما» و«مررت بكلتيهما» فإن أُضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، نحو: «جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين»، و«رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين» و«مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين»؛ فلهذا قال المصنّف: «وكلا إذا بمُضْمَرٍ مضافاً وصلاً»^(٢).

ثم بيّن أنّ «اثنتين» و«اثنتين» يجريان مجرى «ابنين» و«ابنتين» ف«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقان بالمثنى^(٣) [كما تقدم] و«ابنان» و«ابنتان» مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنّف - رحمه الله تعالى - أنّ الياء تخلّف الألف في المثنى والملحق به في

(١) هما ملازمان للإضافة: إما إلى مضمر أو ظاهر، فلا تخدعَنَّك «إذا»!

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم - من أن لـ«كلا وكلتا» حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة

يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب، والسّر فيه - على ما ذهب إليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى، فكان لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذوا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً.

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نَعَمْ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينَ جَدَّ بَنَّا الْمَسِيرُ كِلَانَا

ومحلّ الشاهد في قوله: «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله: «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.

وقد جَمَعَ في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال: «يوفي المخارم» بالافراد، ثم قال: «يرقبان» بالثنية، فأما الإعراب في هذا البيت، فإن جعلت «كلاهما» توكيداً، كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريًا على اللغة الفصحى.

(٣) قال في «البهجة المرضية» ص ٥٢: بلا شرط، سواءً أفردا، نحو: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ أَثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٨] أم رُكْبًا، نحو: ﴿أَثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٥٩] أم أُضيفا، نحو: اثنانك، واثنانكم، واثنانكم، وكاثنين ثنتان في لغة تميم.

حالتِي الجَرِّ والنَّصْبِ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو: «رَأَيْتِ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فَإِنَّ ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ» وسيأتي ذلك.

وحاصِلُ ما ذكره أَنَّ المثنى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألف، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أَنَّ الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً.

وما ذكره المصنف من أَنَّ المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب ^(١)^(٢) من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرّاً، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما»، و«رأيت الزيدان كلاهما» و«مررت بالزيدان كلاهما».

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هُجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهَمْدَان وعُذرة، وخرَجَ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. وقوله ﷺ: «لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ»، وجاء عليها قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جرَّين على اللغة المشهورة أن تكون بالياء؛ فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها. وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب، منها: أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عبید الله بن قيس الرُّقِيَّات:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

يريد: فقلت: نعم، والهاء على ذلك هي هاء السكت. و«هذان» في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ.

ومنها: أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إن (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

(٢) أما القراءة التي ساقها العلامة محيي الدين عبد الحميد، فإنها بتشديد النون من ﴿إِنَّ﴾، وهي قراءة عامة القراء، ولم يُخَفَّفْها إلا ابن كثير، وفي رواية حفص عن عاصم.